

ورقة تحليل سياسات:

الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية في فلسطين

إعداد

رأىء محمد حأس

باحث ومختص في الشأن الاقتصادي

غزة - فلسطين

نشرت في الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني - حشد، غزة

23 أكتوبر / تشرين الأول 2017

ورقة تحليل سياسات:

الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية في فلسطين

مقدمة

تعتبر قضية المياه في فلسطين جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني، فالمياه والأرض تمثل المكون الأساسي للسيادة والعنصر المهم لضمان الاستقلال الفعلي، فالمياه هي عصب الحياة وشريانها، وأي نقص لهذا العنصر يؤدي إلى كارثة حقيقية، بل في بعض الاحيان تصبح وفرة المياه أو انقطاعها مسألة حياة أو موت، لذلك تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحق في المياه النظيفة باعتباره حق ثابت من حقوق الإنسان.

وقد أشارت العديد من الدراسات الدولية المتخصصة إلى أن قضية نقص المياه وتدني نوعية المتوفر منها تعتبر من أهم القضايا البيئية والاقتصادية التي تشغل منطقة الشرق الأوسط، كما وينظر إليها على أنها من أهم القضايا الرئيسية في مفاوضات الحل النهائي بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.

وبالتالي ستكون الحقوق المائية في فلسطين أهم التحديات التي ستواجه الدولة الفلسطينية، نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والممنهجة للحقوق المائية في فلسطين وحرمان ملايين السكان الفلسطينيين من التمتع بحقهم في المياه أو التصرف بالحد الأدنى من حقهم الطبيعي فيه، والذي من المفترض أن تكفله القوانين والاتفاقيات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ومعاهدات السلام.

من هذا المنطلق تركز الورقة على أهم التحديات التي تواجه قطاع المياه في فلسطين وهي الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية في فلسطين، وذلك لمواجهة هذه التحديات من خلال استشراف السياسات والأدوات والتدخلات لتنمية هذا القطاع.

أولاً: الحقوق المائية في فلسطين

لقد أشارت اتفاقية المرحلة الانتقالية في أوسلو إلى اعتراف الجانب الإسرائيلي بالحقوق المائية الفلسطينية، ومما جاء في نص الاتفاقية: "تتعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وسيتم التفاوض حول تلك الحقوق للتوصل إلى تسوية بشأنها في اتفاقية الحل النهائي"، بيد أن تعريف هذه الحقوق أُرجئ إلى مفاوضات الوضع النهائي⁽¹⁾.

كما تناولت المادة الثانية من الفقرة الحادية والثلاثين في اتفاقية غزة - أريحا مسألة المياه، وتم نقل صلاحيات محددة حول المياه للسلطة الفلسطينية، دون أن تتطرق الاتفاقية إلى الحقوق المائية بالتفصيل.

وفي اتفاقية أوسلو الثانية تضمنت المادة الأربعون (اتفاقية المياه والمجاري) الأساس الذي سيتم عليه وضع الخطط الخاصة بقطاع المياه وتنفيذ المشاريع أثناء المرحلة الانتقالية إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية في مفاوضات الحل النهائي⁽²⁾.

ولكن الاتفاق خلا من نص صريح يؤكد على سيطرة الفلسطينيين على المياه، بما في ذلك المناطق المصنفة "A" فما يطبق على المناطق المصنفة "B" و "C" يطبق على المنطقة "A"، أي أنه لا بد من الحصول على الموافقة الإسرائيلية والتي دائماً تكون الإجابة بالرفض، لأن مجلس المياه المشترك مشروط في قراراته بالإجماع.

وقد أنشأت السلطة الفلسطينية «سلطة المياه» بموجب القانون رقم 2 لعام 1996 لتتولى هيكلة قطاع المياه، وإدارة المصادر المائية، وتنفيذ السياسات المائية، والإشراف والمراقبة على مشاريع المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومتابعة تنفيذ ما ورد في المادة رقم 40، واستغلال ما تم تخصيصه في الاتفاقية من كميات مائية للفلسطينيين، كما أوكل إليها الإعداد لمفاوضات الوضع النهائي لضمان وصيانة الحقوق المائية الفلسطينية المنصوص عليها في اتفاقية المرحلة الانتقالية⁽³⁾.

ثانياً: أزمة المياه في فلسطين

تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسكانها البالغين نحو ما يقرب من 6 % من سكان العالم من شح المياه، حيث أن نسبة مياهها العذبة لا تتجاوز 1 % من موارد الكرة الأرضية التي يمكن الوصول إليها (4).

وبما أن الأراضي الفلسطينية هي جزء من هذه المنطقة هي مهددة كما هو الحال في باقي الأقطار، بل إن خصوصية الوضع الفلسطيني هي الأكثر تعقيداً من بقية دول المنطقة من حيث أن الأراضي الفلسطينية لا تشكل وحدة جغرافية واحدة بالإضافة لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة للحقوق المائية الفلسطينية وإحكام سيطرته على الآبار والأحواض الجوفية ومنع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة.

حيث يعاني المواطنون الفلسطينيون من تراجع كمية ونوعية المياه التي يمكنهم استخدامها للأغراض المختلفة من سنة لأخرى، ويرجع ذلك إلى تحديد كمية المياه المتاحة لاستخداماتهم المختلفة بأقل من 20 % من حقوقهم المائية، وتأجيل البت في حقوق المياه إلى مفاوضات الحل النهائي، مما جعل سلطات الاحتلال الإسرائيلي استغلال هذا الوضع بتكثيف نهبها لتلك الحقوق، بزيادة الضخ إلى 180 % من الحصة التي حددتها اتفاقية أسلو للاستخدامات الإسرائيلية (5).

وهذا يعني تناقص حصة الفلسطينيين من المياه ونصيب الفرد الفلسطيني من المياه، نتيجة السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المياه الفلسطينية الجوفية والسطحية، حيث بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية ما نسبته 15 % فقط، في حين باقي الحصة وهو 85 % يذهب للإسرائيليين بما في ذلك المستوطنين في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18 % فقط، بينما بلغت حصة الإسرائيليين 82 %، كما تستغل دولة الاحتلال ما نسبته 90 % من كمية المياه النقية المتجددة المتوفرة في الأراضي الفلسطينية مقابل 10 % فقط للفلسطينيين.

يشار إلى أن حصة الفرد الإسرائيلي من المياه بلغت سبعة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني، حيث أن حصة الفرد الفلسطيني من مياه الشرب يومياً يبلغ نحو 70 لتراً، مقارنة مع 500 لتراً للفرد الإسرائيلي من المياه العذبة، وتزيد الفجوة بين الجانبين لـ9 أضعاف في المياه المستخدمة لأغراض الري والزراعة⁽⁶⁾.

وبالإضافة إلى استنزاف دولة الاحتلال الإسرائيلي للمياه الفلسطينية الجوفية والسطحية هناك أسباب أخرى لأزمة شح المياه في فلسطين وهي أن 10% من سكان الضفة الغربية يفتقرون إلى شبكات المياه، و31% فقط من المساكن مرتبطة بشبكة المجاري، و4 مدن فقط لديها محطات بدائية لمعالجة المجاري، مما ترتب على ذلك تدفق ما يزيد على 25 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي عبر أودية الضفة الغربية ملحقة الأذى بالأحواض المائية وبصحة البيئة، أما في قطاع غزة فقد باتت نسبة ضئيلة من مياه الحوض الساحلي صالحة للشرب، حتى وصل الحال اليوم إلى مستويات لا يمكن تحملها، حيث وصلت نسبة المياه الجوفية في قطاع غزة الغير صالحة للشرب إلى 97%، في حين يتم ضخ ما يزيد عن 115 مليون لتر/اليوم من المياه العادمة الخام إلى شاطئ بحر غزة دون معالجة لتدمر البيئة البحرية وتشكل خطراً مباشراً على حياة المصطافين الذي حرموا من استخدامه في الآونة الأخيرة⁽⁷⁾.

والعديد من الدراسات السابقة اثبتت وجود تلوث بيولوجي خطير في مياه ورمال الشاطئ المحاذ لقطاع غزة بنسب عالية ادة إلى تدهور الساحل بالكامل⁽⁸⁾، سبب انقطاع التيار الكهربائي بشكل كبير، وبسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل المولدات المساعدة و غياب قطع الغيار للمضخات كما أن (3500 عنصر يمنع الاحتلال دخولها قطاع غزة ضمن مبدأ الاستخدام المزدوج والمخاوف الامنية)⁽⁹⁾، وزيادة السحب الجائر الناتج عن الارتفاع المطرد في عدد السكان (نسبة النمو السكاني وصلت إلى 4.2 خلال العام 2016)⁽¹⁰⁾ دون وجود تطوير حقيقي في مجال المياه والبيئة خلال الاحد عشر عاما الماضية، اضافة الى النتائج المدمرة لحروب إسرائيل التي ألحقت دماراً كبيراً في البنى التحتية وتوقف محطات معالجة المياه العادمة كل ذلك فاقم وعقد مشكلة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة⁽¹¹⁾، وفي حال استمر الوضع الحالي تتوقع الأمم

المتحدة أنه في غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة ستكون المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة قد استنزفت تماماً (12).

ثالثاً: الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية الفلسطينية

تعتبر الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية الفلسطينية المتمثلة في سلب الفلسطينيين مياههم وضخها إلى داخل إسرائيل وإلى المستوطنات جريمة حرب مكتملة الأركان، لذا يجب وضعها أمام المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية قبل أن يصبح شح المياه عاملاً طارداً للسكان وللاستثمارات من دولة فلسطين.

ونستعرض فيما يلي أبرز الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المائية الفلسطينية:

1. تضع إسرائيل قيوداً كثيرة على استغلال الفلسطينيين للمياه، منها مثلاً تقييد استخدام الآبار الارتوازية الزراعية، وعدم إعطاء رخص لحفر آبار جديدة، وفي حالات الموافقة (النادرة) على حفر آبار للفلسطينيين فإنها تلزمهم بأن لا يزيد عمقها عن 140 متراً، وتحرم الفلسطينيين من استخدام مياه نهر الأردن، كما تعرقل إمدادات المياه إلى البلديات الفلسطينية وفي المقابل تسمح للمستوطنات بحفر آبار زراعية بدون قيد أو شرط، حيث يسيطر المستوطنون على 40 بئراً تنتج 44 مليون متر مكعب (13).
2. قامت إسرائيل بتدمير المنشآت المائية القائمة من برك وأحواض وآبار بحجة عدم الترخيص خاصة الواقعة في المنطقة المصنفة "C"، ففي العام 2002 دمرت منشآت مائية بقيمة 7 مليون دولار، كما ذكرت منظمة أوكسفام أنه منذ حزيران 2009 نفذت إسرائيل 100 عملية هدم لمنشآت مائية في الضفة الغربية من ضمنها 44 خزاناً و5 ينابيع، و28 بئراً وخط أنابيب واحد، وفي معظم الحالات كانت لا تقدم أي مبررات (14).
3. وضعت إسرائيل سلسلة من المعوقات المادية التي تعزز سيطرتها على الموارد المائية وبالتالي منع الفلسطينيين من الوصول إليها، على سبيل المثال بناء المستوطنات في الضفة الغربية لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية بما فيها المياه، حيث أن المواقع الإستراتيجية للجيوب الاستيطانية وشبكة الطرق الالتفافية تهدف لتحقيق أقصى

قدر من السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه الرئيسية مثل الحوض المائي الغربي والينابيع والآبار الأخرى المختلفة، ويقدر البنك الدولي أن المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية يسيطرون حالياً على 40 بئراً تنتج سنوياً حوالي 44 مليون متراً مكعباً، وهذا وقد أدى الإفراط في استغلال هذه الآبار من قبل المستوطنين إلى نضوب العديد من الآبار والينابيع الفلسطينية المحيطة، وذلك لأن هذه الآبار يستغلها المستوطنون ولا يستخدمها الفلسطينيون (15).

4. تقوم إسرائيل بقصف وتمدير ممنهج ومدروس للعديد من المنشآت والمشاريع المائية الكبرى في قطاع غزة بين الحين والآخر ضمن حروب شرسة تشن ضد القطاع، وهناك العديد من الدراسات التي قامت بتوصيف ورصد هذه الاعتداءات (16).

5. يمنع الاحتلال الإسرائيلي دخول أكثر من 3500 عنصر (قطع غيار) ومعدات واليات واجهزة تلزم لتطوير مشاريع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة بحجج المخاوف الامنية مما فاقم الازمة المائية في القطاع (17)

6. انتهاك ما تم الاتفاق عليه في أوسلو، حيث يبلغ حجم الخزان الجوفي المائي 734 مليون متر مكعب ونصيب الفلسطينيين منه بحسب اتفاقية أوسلو 235 مليون متر مكعب، أي 32% من كمية المياه، ولا يتعدى ما يأخذه الفلسطينيون أكثر من 130 مليون متر مكعب. وأيضاً لم يف الإسرائيليون بما تم الاتفاق عليه فيما يخص حصول الفلسطينيين على كميات مياه إضافية من الحوض الشرقي والتي تقدر بحوالي 80 مليون متر مكعب في السنة (18).

7. تقوم شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) بسحب كميات كبيرة من المخزون الجوفي للضفة الغربية، أو من الآبار الواقعة مباشرة على خط الهدنة (دون مقابل) ثم تقوم ببيع هذه المياه مجدداً لبلديات الضفة الغربية (19).

8. قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الفصل العنصري، مما أدى إلى حجز الكثير من آبار المياه، وحرمان الفلسطينيين من مصدر مهم من المياه الجوفية، حيث يخسر الفلسطينيون ما يقارب 10 ملايين متر مكعب سنوياً من المياه خلف الجدار. وهذا يؤدي

على المدى البعيد إلى فصل الفلسطينيين عن مناطق إنتاجهم المستقبلي على طول الأراضي التي ابتلعها الجدار، وهي مناطق أساسية للمياه الإضافية المحتملة في الضفة الغربية، قد تحتوي على ما يقارب 90 مليون متر مكعب من المياه الإضافية المحتملة، بحيث تصبح الـ 10 ملايين متراً مكعباً التي تفقدها الآبار الحالية هامشية (20).

9. تتكرر الجانب الإسرائيلي لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالموارد المائية نتيجة ضعف مرجعية القانون الدولي بشأن تقاسم مياه الأحواض المشتركة، وغياب الضغط الدولي الفاعل على إسرائيل لجعلها ترضخ وتحترم هذه القرارات (21).

رابعاً: السياسات المقترحة لتنمية وتطوير قطاع المياه في فلسطين

حمل نقص وتردي نوعية المياه الذي تعاني منه كافة المناطق الفلسطينية ولا يزال، تأثيرات مدمرة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وبخاصة الزراعي والسياحي والصناعي، ويحمل نتائج خطيرة على صحة البيئة وجودة الحياة.

وهذا يتطلب المثابرة على حشد جهود مختلف القطاعات وتطوير آليات عمل وتدخلات للتحرك على مختلف الجبهات للضغط على المجتمع الدولي لجعل إسرائيل تخضع لقرارات الشرعية الدولية لوقف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المياه الفلسطينية.

حيث يحتل وقف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المياه الفلسطينية وحرية الوصول إلى مصادر مياه آمنة وكافية ومستدامة لكافة الاستخدامات ولجميع المناطق الفلسطينية المفتاح الرئيسي لوقف تدهور أزمة المياه في فلسطين، ومن الممكن اقتراح السياسات والأدوات والتدخلات الآتية:

1. على الصعيد السياسي والقانوني:

- عمل لوبي دولي مع كل الاصدقاء والاصدقاء من العرب والمجتمع الدولي للتحرك في كافة المحافل الدولية والضغط على الاحتلال من خلال حملات ممنهجة ومدروسة وتصاعدية ضمن خطط واستراتيجيات مدروسة بأهداف واضحة وتراكمية تعمل على احراج الاحتلال بالحقائق والبراهين الدامغة والساطعة وبكل لغات العالم وضمن

سياسات واجندات الدول المختلفة حسب قوة تأثيرها ونفوذها في المنظومة الدولية مطالبة الجانب الإسرائيلي بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاقات أوسلو ولجنة المياه المشتركة المنبثقة عنها، وضرورة تعديل الاتفاقيات في مفاوضات الحل النهائي، بحيث تتم زيادة حصص الماء المقررة للفلسطينيين، وفق زيادات معدل السكان، ووفق ما تقرره المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وما نص عليه القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الشعوب المحتلة وواجبات الدولة القائمة بالاحتلال، وصولاً إلى حصول الفلسطينيين على حقهم الكامل بالسيادة المطلقة على مواردهم المائية، لأنها حقهم الطبيعي.

- استثمار قرار الأمم المتحدة عام 2012 بقبول فلسطين دولة عضو مراقب بالأمم المتحدة، وكذلك انضمام فلسطين للعديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية، وذلك لتعزيز مطالبة دولة فلسطين لحقها في السيادة على مواردها المائية.
- قيام الحكومة الفلسطينية بإعداد ملف قانوني خاص بانتهاكات "إسرائيل" للحقوق المائية الفلسطينية وتحريكه أمام المحكمة الجنائية الدولية كجريمة حرب، باعتبار أن هذه الانتهاكات تشكل مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة.
- شروع الحكومة الفلسطينية في التحرك سياسياً وقانونياً للمطالبة بالتعويض من الحكومة الإسرائيلية نتيجة استغلالها غير المشروع للموارد المائية الفلسطينية.
- تشكيل مجلس وطني للمياه كجهاز لوضع التشريعات والسياسات الخاصة بالمياه والإشراف على كافة المؤسسات الفاعلة في هذا القطاع الحيوي.

2. على الصعيد الفني:

- إعطاء أهمية لإصلاح الأعطال واستبدال الشبكات المتأكلة في الكثير من المدن والقرى الفلسطينية لتقليل نسبة الفاقد.
- إعطاء أولوية قصوى لمواجهة تفاقم أزمة المياه في قطاع غزة بصورة مقلقة، حيث بات معظم المتوفر من المياه فيها غير صالح للشرب، وأصبح الخزان الجوفي الساحلي مهدداً بالانهيار بسبب الضخ الجائر، وارتفاع درجة التلوث، وتسرب مياه البحر إليه.
- تنفيذ مشروع تحلية مياه البحر في قطاع غزة بطاقة مناسبة لتوفير مياه الشرب.
- تنفيذ مشروع لتتقية المياه الرمادية وإعادة استخدامها للري الزراعة.
- تنفيذ مشروع لتوفير وحدات متقلة لتحلية المياه لوفير مياه صالحة للشرب في قطاع غزة.
- ترشيد الاستهلاك المائي في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي: الاقتصاد في استهلاك الماء في البيوت، واتباع الطرق الصحيحة، واستخدام أنظمة الري بالتنقيط في الزراعة، وإعادة استخدام المياه الهامشية المعالجة في الصناعات.
- تنفيذ مشاريع من قبل البلديات والمؤسسات الأهلية في القرى التي لا يوجد بها شبكات مياه، حيث تغطي هذه البرامج نفقات المياه المجلوبة بالصهاريج لتخفيف العبء المادي الذي تعاني منه هذه المناطق المهمشة، وأيضاً إنشاء أو بناء برك وأحواض وخزانات لجمع مياه المطر صالحة للزراعة وقريبة من الأراضي الزراعية أو البيوت البلاستيكية.

على الصعيد الاقتصادي:

- تبني خطة استراتيجية لتنمية وتطوير قطاع المياه بهدف الاستثمار في هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحيوية الهامة لعملية التنمية المستدامة على المستوى الوطني من جهة، وأن هناك حاجة متزايدة للمياه للأسر الفلسطينية والنشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي الفلسطيني من جهة أخرى.

- العمل على عقد مؤتمرات اقتصادية دولية لجمع التبرعات والاموال لتطوير المشاريع الكبرى في الاراضي الفلسطينية بخصوص المياه والمياه العادمة.
- عمل تربيطات وعلاقات دولية لجذب المستثمرين الأجانب وجلب أكبر تشبيكات اقتصادية واستثمارات كبرى في مشاريع قد تكون مربحة اقتصاديا في مجال المياه والبيئة.
- خصخصة قطاع المياه لتحسين الجباية وتطوير الاداء الميداني في قضايا الشبكات والصيانة وتقليل التسرب والفاقد من الشبكات والذي يتم خسارته.

1. سلامة، عبد الغني (2014)، الصراع على المياه في فلسطين.. واقع وحلول، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، رام الله، ص34.
2. يوم المياه العالمي (2002)، جمعية الحياة البرية في فلسطين، 2002/3/22، <http://www.wildlife-pal.org/ArticleAra5.ht>
3. السهلي، نبيل، السياسات المائية الإسرائيلية إزاء الضفة والقطاع، مؤسسة القدس للثقافة والتراث، www.poica.org/preview.php?Article=2305.
4. هانس، بيتر (2012)، تشجيع استخدام المياه الرمادية المكررة في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله، ص11.
5. World Bank (2009), Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, West Bank and Gaza, MENA Region, Sustainable Development, Report No. 47657-G7, P.v.
6. صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص362.
7. PWA, (2017): Water Resources Status Summary Report /Gaza Strip Water Resources Directorate.
8. Hilles, Ahmed H., Adnan I. Al Hindi and Yousef A. Abu Safieh. (2014). Assessment of parasitic pollution in the coastal seawater of Gaza city. Journal of Environmental Health Science & Engineering, 12:26 <http://www.ijehse.com/content/12/1/26>.
9. Oxfam, (2017): Treading Water. The worsening water crisis and the Gaza reconstruction mechanism, Oxfam Briefing Paper March, www.oxfam.org
10. PCBS, (2016). Palestinian Central Bureau of Statistics Press Release on World Environment Day 1 “The Palestinian environment to where?”.
11. عبد الله، سمير (2016)، أجنحة تطوير القدرات الإنتاجية، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016: نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله، ص112.

12. هانس، بيتر (2012)، مرجع سبق ذكره، ص12.
13. سلامة، عبد الغني (2014)، مرجع سبق ذكره، ص37-38.
14. هانس، بيتر (2012)، مرجع سبق ذكره، ص14.
15. World Bank (2009), Reference above, p14.
16. Hilles, H. Ahmed, (2017): Report of the current: Environmental and Water situation in Gaza Strip (Facts and Records 2017). Environment Quality Authority (EQA) May.
17. Oxfam, (2017), Reference above.
18. مركز المعلومات الوطني، تواصل الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2366>.
19. سلامة، عبد الغني (2014)، مرجع سبق ذكره، ص38.
20. نفس المرجع السابق، ص39.
21. اليعقوبي، أحمد وعبد الغفور، ديب (2011)، نبذة عن مصادر المياه في فلسطين، سلطة المياه الفلسطينية، ص54.